

## إعدامات انتقامية تكرس قتامة السجل الحقوقي للعراق

الناصرية (العراق) - تم الإفئذ تنفيذ حكم الإعدام شنقاً بحق ثلاثة عراقيين دينوا بالإرهاب، وذلك بعد بضعة أيام من تفجيرين انتحاريين استهدفا سوقا مكتظة في بغداد وأوقعا العشرات من القتلى والجرحى، لتأخذ العقوبة بذلك منحى رد الفعل المثير لقلق المدافعين عن حقوق الإنسان محليا ودوليا.

وتم تنفيذ العقوبة، بحسب مصدر أمني نقلت عنه وكالة فرانس برس، في سجن الناصرية المركزي بمحافظة ذي قار جنوبي العراق، والذي يضم جميع المحكوم عليهم بالإعدام في البلاد.

وجاء ذلك، فيما أعربت منظمات حقوقية عن خشيتها من أن تعطي الرئاسة العراقية الضوء الأخضر لتنفيذ سلسلة من الإعدامات، كرد فعل انتقامي بعد التفجيرين الداميين اللذين حدثا الأسبوع الماضي في بغداد.

ومن شأن اللجوء إلى تنفيذ عقوبة الإعدام في مناسبات بعينها أن يقيم الدليل على استخدام هذه العقوبة كأداة سياسية، ما يضع العراق الساعي إلى الاندماج في المجتمع الدولي والحصول على دعمه في الظروف السيئة التي يعيشها منذ فترة طويلة، موضع ملاحظة القوى والمنظمات الدولية، التي تضع في اعتبارها ملف حقوق الإنسان في علاقتها بالدول.

وقتل 32 شخصا وأصيب 110 آخرون في التفجيرين اللذين وقعوا الخميس الماضي في سوق مكتظ وسط العاصمة العراقية، وبتناهما تنظيم داعش، وذلك في أكبر حصيلة من الضحايا تسقط في المدينة جراء عمل إرهابي منذ ثلاث سنوات.

وأعلن مسؤول في رئاسة الجمهورية العراقية أن الأخيرة "صادقت على أكثر من ثلاثمئة وأربعين حكم إعدام صادرة من المحاكم العراقية المختصة، مكتسبة الدرجة القطعية وفي قضايا مختلفة إرهابية وجنائية، وأصدرت المراسيم الجمهورية وفقا للدستور والقانون".

وقال مسؤول آخر في الرئاسة لوكالة فرانس برس إن "جميع هذه الأحكام صدرت بين عامي 2014 ونهاية 2020"، ما يعني أنها صدرت خلال فترة الرئيس السابق فؤاد معصوم، وبينها عدد قليل خلال فترة الرئيس الحالي برهم صالح الذي يعارض عقوبة الإعدام.

وأضاف "لا تزال الرئاسة مستمرة في المصادقة على الأحكام الواردة إليها تباعا وفقا للسياسات المتبعة، وتتعامل مع هذا الملف مع توخي الدقة والحذر بعيدا عن أي اعتبارات أخرى".

ولم يشأ المسؤول ومثله مصادر قضائية إعطاء المزيد من التفاصيل بخصوص موعد التنفيذ، أو إذا كان بين المحكومين مدانسون أجانب في قضايا تتعلق بانتمائهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية.

ولم تستبعد مصادر عراقية أن يكون إعلان الرئاسة عن المصادقة على أحكام الإعدام، صلة بالضغوط التي تمارسها أحزاب ومليشيات شيعية على السياسيين، ومن ضمنها توجيه تهمة لهم



بلقيس والي  
الإعدام أداة سياسية  
في العراق بغض النظر  
عن عيوب المحاكمات

وتعتبر المفوضة العليا لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة ميشيل باشليه أن العراق يشهد "انتهاكات متكررة للحق في محاكمة عادلة وتمثيل قانوني فعال، مع اتهامات بالتعذيب وسوء المعاملة"، الأمر الذي يجعل عقوبة الإعدام "إجراء حكومي تعسفي بالحرمان من الحياة".

وأبدت الأمم المتحدة في نوفمبر 2020 قلقها بعد إعدام السلطات العراقية 21 محكوما دين معظمهم بتهمة الإرهاب، ومذال، لم يتم الإعلان رسميا عن تنفيذ أحكام أخرى.

وتحدثت مصادر قضائية عن تنفيذ حوالي ثلاثين حكم إعدام خلال العام 2020، ما جعل العراق يحتل المرتبة الرابعة بين الدول الأكثر تنفيذًا لعقوبة الإعدام في العالم وفقا لمنظمة العفو الدولية.

وأصدرت المحاكم العراقية خلال السنوات الماضية المئات من أحكام الإعدام والسجن مدى الحياة، طبقا لقانون البلاد الذي يعاقب بالإعدام حتى كل من يلتحق بجماعة إرهابية، سواء قاتل أو لم يقاتل في صفوفها.

ولم تنفذ بغداد حكم الإعدام في حق أي أجنبي أدين بالانتماء إلى تنظيم الدولة الإسلامية، لكن 11 فرنسيا وبلجيكا واحدا ينتظرون رهاها إعدامهم في العراق.

واعتبر سياسيون يمينيون أن توقيت الاجتماع يعطي انطباعا خاطئا ويبحث برسالة سلبية للمجتمع الدولي حول موقف الشرعية من هذا القرار ومدى جديتها في مطالبة الإدارة الأميركية بعدم الرجوع عنه.

وفي هذا السياق قال مستشار وزارة الإعلام اليمنية فهد الشرفي في تغريدة على تويتر تعليقا على اجتماع عمان "الحكومة راحت تتفاوض الحوئي بالتزامن مع إطلاق حملة على الإرهاب الحوئي وتصنيف الجماعة إرهابية.. كيف نفهم هذا؟ وكيف يتنازلون عن قضايانا بكل هذه الجراة؟"

وأعلن مكتب المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث، السبت، عن انطلاق الاجتماع الخامس للجنة الإشرافية المعنية بمتابعة تنفيذ اتفاق تبادل الأسرى والمحتجزين في العاصمة الأردنية عمان.

وجاء في بيان صادر عن مكتب غريفيث أن اللجنة استأنفت "مناقشاتها بين طرفي النزاع في اليمن للنظر في إطلاق سراح أعداد إضافية من الأسرى والمحتجزين بعد إطلاق سراح 1065 أسيرا



اللحظات الأخيرة



مشهد قد لا يتكرر قريبا

## الحسابات السياسية تعرقل استكمال مسار تبادل الأسرى اليمنيين

### الانتقائية في اختيار أسماء من يراد إطلاق سراحهم تقوي موقف الحوثيين

عملية التبادل التي تمت في أكتوبر الماضي والتي لا تتجاوز 300 معتقل وأسرى، ما يعادل ثلثي قائمة الأسماء التي تتعمق الميليشيا، بينما يفترض وفق التصريحات السابقة أن تبحث الجولة الجديدة إطلاق كافة المعتقلين والأسرى وفق قاعدة الكل مقابل الكل.

وأشار مصطفى إلى أن تغيير الفريق الففاوض الممثل للحكومة الشرعية وتوسيع مشاركة المجلس الانتقالي والقوات المشتركة باتا ضروريين انسجاما مع مستوى الشراكة التي حققها اتفاق الرياض. كما من دواعي تغيير الفريق الففاوض إخفاقه في التفاهات السابقة التي كانت لصالح الميليشيا أكثر منها لصالح المعتقلين والأسرى من جانب الحكومة وبقية الأطراف التي تقاوم الميليشيا. ولغت إلى أن الانتقائية في المفاوضات على أسماء المعتقلين والأسرى في سجون الميليشيا الحوثية، والتي مارسها الوفد الحكومي سابقا، ستعقد الجولات التالية وتقل فرص نجاحها وسيبدل الكثير من الأسرى والمعتقلين في سجون الميليشيا الحوثية في المصير مجهول إن استطاعت الميليشيا إطلاق أسراها المنتمين سلاليا إلى الجماعة. كما أن الحديث عن إمكانية التوصل لاتفاق حول إطلاق شقيق الرئيس هادي اللواء ناصر منصور دون إطلاق وزير الدفاع السابق اللواء محمود الصبيحي ورفيقه اللواء فيصل رجب المشمولين بقرار مجلس الأمن 2216 الذي يقضي بإطلاق غير مشروط للثلاثة معا، سيعزز الانتقائية التي تبقى بيد الميليشيا الحوثية أوراق الضغط في ملف الأسرى والمعتقلين.

الحوثية يضيق عليها الخناق وهي بحاجة إلى تغيير سلوكها إثر تصنيفها جماعة إرهابية.

ولفت الباحث اليمني إلى أن الحكومة الشرعية أعلنت أنها لن تعود إلى مفاوضات سياسية مع جماعة الحوئي بعد تصنيفها إرهابية، فيما يعد هذا الملف إنسانيا بالدرجة الأولى، وليس له علاقة بترتيبات سياسية.

وأضاف "في المجمل، النجاح في هذا الملف الذي تأخر كثيرا وكان الأثر الوحيد الباقي من اتفاق استكهولم، هو تخفيف لحدة معاناة الآلاف من الأسرى اليمنيين. كما أن هذا الملف هو المنحاح لجميع المدنيين المحتجزين بعد التصنيف الأميركي الدولي، وبالتالي سيبدل كل ما في وسعه لإنجاز نجاح ما فيه، حتى يتخطى ذلك ويتخذ خطوات أخرى".

### توقيت اجتماع عمان حول الأسرى رسالة سلبية حول مدى جدية «الشرعية» في المطالبة بتصنيف الحوثيين جماعة إرهابية

ومن جهته توقع الباحث السياسي اليمني ورئيس مركز فساد لبحوث السياسات، عزت مصطفى، فشل جولة عمان بشأن تبادل المعتقلين والأسرى نظرا لتباين الغرض من هذه الجولة من المشاورات بين الحكومة والميليشيا الحوثية، إذ ينهب الحوثيون إلى عمان وفق سقف استكمال الشق الثاني من

إخضاع عملية تبادل الأسرى وإطلاق سراح المعتقلين في اليمن للحسابات السياسية، هو العامل الرئيسي وراء التأخر في إقفال هذا الملف الإنساني رغم أنه كان من ضمن بنود اتفاق استكهولم الذي مضى على توقيعه من قبل الشرعية اليمنية والمتمردين الحوثيين أكثر من سنتين. والآن يعاد إطلاق المفاوضات بشأنه، في ظل مستجدات إقليمية ودولية يأمل أن تساعد على كسر جموده.

عدن- أثار جلوس ممثلين عن الحكومة اليمنية، إلى طاولة التفاوض المباشر على تبادل الأسرى مع جماعة الحوئي التي تعمل الحكومة ذاتها على إقناع المجتمع الدولي بضرورة تصنيفها جماعة إرهابية، ردود فعل متباينة بين من رأى في الأمر تناقضا حادا ونقضا للموقف الملغ، وبين من اعتبر ملف الأسرى شائنا إنسانيا لا موانع تحول دون التفاوض بشأنه مع الذ الإعداء استنادا إلى سوابق دولية كثيرة في المجال.

وكانت قد بدأت، الأحد في العاصمة الأردنية عمان، جولة جديدة من المشاورات المتعلقة بالأسرى بين الحكومة اليمنية والحوثيين برعاية مكتب المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث واللجنة الدولية للصليب الأحمر، في الوقت الذي أطلق فيه ناشطون يمينيون حملة واسعة على مواقع التواصل الاجتماعي لإدانة على إعلان المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية، الجمعة، عن شروع الوزارة في مراجعة قرار تصنيف الحوثيين منظمة إرهابية.

واعتبر سياسيون يمينيون أن توقيت الاجتماع يعطي انطباعا خاطئا ويبحث برسالة سلبية للمجتمع الدولي حول موقف الشرعية من هذا القرار ومدى جديتها في مطالبة الإدارة الأميركية بعدم الرجوع عنه.

وفي هذا السياق قال مستشار وزارة الإعلام اليمنية فهد الشرفي في تغريدة على تويتر تعليقا على اجتماع عمان "الحكومة راحت تتفاوض الحوئي بالتزامن مع إطلاق حملة على الإرهاب الحوئي وتصنيف الجماعة إرهابية.. كيف نفهم هذا؟ وكيف يتنازلون عن قضايانا بكل هذه الجراة؟"

وأعلن مكتب المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث، السبت، عن انطلاق الاجتماع الخامس للجنة الإشرافية المعنية بمتابعة تنفيذ اتفاق تبادل الأسرى والمحتجزين في العاصمة الأردنية عمان.

وجاء في بيان صادر عن مكتب غريفيث أن اللجنة استأنفت "مناقشاتها بين طرفي النزاع في اليمن للنظر في إطلاق سراح أعداد إضافية من الأسرى والمحتجزين بعد إطلاق سراح 1065 أسيرا

### تحالف دعم الشرعية يُسند جهود الدفاع عن مارب

إلى تدمير عدد من الآليات التابعة لها، وتسيطر قوات الجيش الحكومي على معظم أجزاء مارب، فيما يسيطر الحوثيون على أجزاء من المحافظة الحوثية التي تشهد اشتباكات متقطعة بين الجانبين خلفت قتلى وجرحى.

وجاءت غارات التحالف في مارب بعد محاولة الحوثيين استهداف العاصمة السعودية الرياض بصاروخ باليستي، تمكنت دفاعات التحالف العربي من اعتراضه وتدميره.

وخلفت العملية موجة إدانات واسعة من داخل الإقليم وخارجه، لاسيما من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

المحافظة الذي يحمل نفس الاسم، في ظل وجود اختلالات في صفوف القوات الحكومية اليمنية سبق أن تسببت بسقوط عدة مناطق بأيدي الحوثيين آخرها محافظة الجوف الواقعة إلى الشمال من مارب.

وقال موقع "سبتمبر نت" التابع للجيش اليمني "إن مقاتلات تحالف دعم الشرعية، استهدفت تجمعات وتعزيزات ميليشيا الحوئي المتمردة المدعومة من إيران، في جبهة المشجع جنوب مارب".

وأُسفرت الغارات، حسب الموقع ذاته، عن سقوط قتلى وجرحى في صفوف الميليشيا الحوثية، إضافة

مارب (اليمن) - سقط الإثنان، قتلن وجرحى في صفوف مقاتلي جماعة الحوئي جراء غارات جوية شنتها مقاتلات تحالف دعم الشرعية اليمنية بقيادة المملكة العربية السعودية في محافظة مارب، شرقي اليمن.

وتكتسي المحافظة أهمية إستراتيجية بوقوعها بمحاذاة العاصمة صنعاء الخاضعة لسيطرة الحوثيين واحتوائها على منابع للنفط، ما جعلها هدفا لحملات متكررة تشنها الجماعة المتمردة بهدف السيطرة عليها.

ويقوم طيران التحالف بدور كبير في منع تقدم الحوثيين صوب مركز